التصحيح النموذجي للامتحان العادي الأول في مياس نظريات التجارة الدولية الحديثة

الجواب الأول: الإجابة على الفروقات:

- الفرق بين المدرسة التجارية والكلاسيكية: 2ن

المدرسة التجارية	المدرسة الكلاسيكية
التوظيف غير تام أي الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من العمالة الكاملة أي هناك عناصر انتاج عاطلة	التوظيف كامل أي جميع عناصر الإنتاج موظفة تم استخدامها أي ان كان هناك تغير للتخصص فسيكون من سلعة الى أخرى
قوة الاقتصاد في حجم المعادن النفيسة التي يمتلكها أي يجب على الدولة ان تهدف الى تنميته اما عن طرق استغلال المناجم أو عن طريق التجارة الخارجية عن طريق تقييدها وتوجيهها وليس تحريرها وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات لكي يكون لها دائما رصيد تجاري فائض الذي سيؤدي الى ارتفاع الإنتاج والتوظيف أي توظيف الطاقات العاطلة.	قوة الدولة في القوة والقدرة الإنتاجية التي يمتلكها وليس في المعادن النفيسة لهذا يجب الرفع من هذه القدرة الإنتاجية عن طرق التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أي استخدامها في انتاج السلع التي يكون فيها كفؤ. والتحرير التجاري سيعمل الى رفع أكبر لهذه الطاقات الإنتاجية.
لا ينعكس دخول المعادن على مستوى الأسعار بما أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل	دافيد هيوم يرى أن دخول المعادن أي الفائض التجاري لا يمكن أن يستمر بسبب قانون التوازن الآلي أي أن هذا الفائض سيؤدي الى ارتفاع الأسعار.

- الفرق بين النظرية التقليدية والحديثة: تتمثل في 2ن
  - ✓ ادراج فرضية عدم تجانس عناصر الإنتاج وبالخصوص العمل.
  - ✓ اداج دور المعرفة والتكنولوجية في التأثير على هيكل التخصص الدولي وأذواق المستهلكين.
  - ✓ دور اقتصاديات الحجم
  - ✓ دور المنافسة الاحتكارية اذ ترى ان فرض المنافسة الكاملة غير واقعي.
  - ✓ ادراج دور المؤسسات المتعددات الجنسيات في التأثير على التجارة الخارجية.
  - ✓ دور الاختلافات في المنتوجات La différentiation des produits
- الفرق بين وفورات الحجم الداخلية والخارجية تتمثل في: 1ن
  - ✓ وفورات الحجم الداخلية هي تلك الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة والتي تؤدي الى انفاض تكاليف انتاجها مع التوسع في الإنتاج أي أصلها من داخل المؤسسة ومزاياها تعود على المؤسسة فقط بينما وفورات الحجم الخارجية فهي مرتبط بالقطاع وتعود بالفائدة على جميع مؤسسات القطاع.
  - ✓ التخصص الدولي الناجم عن الوفورات الداخلية يؤدي الى الاحتكار لصالح المؤسسات الكبيرة بينما الوفورات الخارجية تؤدي الى تخصص دولي في إطار المنافسة الحرة لان مزايا الإنتاج الكبير تعود على جميع المؤسسات.

الجواب الثاني: 1ن لكل جواب

✓ المصطلح الضيق والواسع للتجارة الخارجية:

التعريف الضيق: تشير الى مجموع المبادلات التجارية على السلع والخدمات ما بين الدول او الأقاليم الجغرافية المختلفة أي تقتصر فقط على الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

التعريف الواسع: هو ذلك التعريف الذي يوسع من نطاق عمليات التجارة الخارجية لتحمل اسم التجارة الدولية وهي تشمل العميات التالية: الصادرات والواردات المنظورة (السلع المادية)، الصادرات والواردات غير منظورة(الخدمات) انتقال اليد العاملة والهجرة وحركة رؤوس الأموال

يعود استخدام المصطلح الأول الى تأثير النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية التي تفترض عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال ما بين الدول، اما المصطلح الثاني فيعود استخدامه الى تطور العولمة الاقتصادية.

✓ أوجه التشابه بين التجارة الخارجية والداخلية:

- من حيث الهدف تتفقان بحيث تسعى كل واحدة منها الى اشباع الحاجيات التي لا يمكن انتاجها محليا (التجارة الخارجية) والتي لا يمكن للفرد أن ينتجها بنفسه.
- تقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل.
- كلا التجارتين تتعرضان الى عائق الانتقال في المجال لأن المتعاملين الاقتصاديين ليسوا ثابتين في مكان واحد بل لديهم احداثيات مختلفة محليا ودوليا، فعائق المجال أو تكلفة النقل مرتبطة بكلا المبادلات الداخلية والخارجية رغم ان أغلب النظريات جعلتها تؤول الى الصفر.

السؤال الثالث: تقديم نظرية بوسنر الفجوة التكنولوجية: 8نقاط

يعود تفسير قيام التجارة الخارجية عن طريق التطور التكنولوجي الى الاقتصادي السويدي بوسنر, عند تفسيره لأسباب قيام المبادلات التجارة الخارجية ما بين دول تمتلك نفس نسب عوامل الإنتاج عكس نموذج نسب عوامل الإنتاج التي تشترط اختلاف نسب عناصر الإنتاج لقيام اتبادل التجاري.

ترتكز نظريته على الفرضيات التالية:

✓ ان تدفق المعلومات والتكنولوجية يخضع الى مجموعة من القيود فهي ليست حرة الانتقال وليست متاحة للجميع.
✓ عدم تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول وهذا عكس فرضيات نظرية نسب عناصر الإنتاج.
✓ هناك تنقل جزئي لعناصر الإنتاج: قدرة الراس المال على الانتقال وعدم قدرة اليد العاملة على الانتقال.
✓ النظرية تضع نوعين من المزايا: المزايا النسبية الطبيعية على طريقة نظرية نسب عناصر الإنتاج، والمزايا النسبية المكتسبة المتمثلة في الابتكار والتعلم.

يركز هذا نموذج في تفسيره لنمط التجارة الخارجية على إمكانية وصول احدى الدول الى ابتكار تكنولوجية انتاج جديدة قبل غيرها تمكنها من التفوق على غيرها واكتساب ميزة نسبية مؤقتة.

يأخذ هذا التفوق التكنولوجي شكليين أساسيين هما:

- الاختراع الذي يتمثل اما إيجاد منتوج جديد لم يكن معروفا واما الوصول الى طريقة انتاج جديدة تؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج.
- التجديد الذي يتجلى في تحسين نوعية ومواصفات السلعة بحيث تكون أكثر قبولا من قبل المستهلكين.

هذا التفوق التكنولوجي يكسب الدولة المخترعة ميزة نسبية غير طبيعية تمكنها من انتاج وتصدير السلعة الى الدول الأخرى، هذه الميزة ستتلاشى عندما تتمكن الدول المقلدة من انتاج هذه السلعة أو وضع يدها على هذه التكنولوجية الجديدة وستحدد بعد ذلك طبيعة المبادلات التجارية بين الدولة المبتكرة والدولة المقلدة طبقا لقانون تفاوت نسب عوامل الإنتاج.

يعرف بوسنر الفجوة التكنولوجية بانها المدة التي تكون فيها الدولة تتمتع بالميزة النسبية في التفوق التكنولوجي وتكون الوحيدة في انتاج وتصدير السلعة حيث تتمتع باحتكار مؤقتة الى ان يزول هذا الاحتكار بزوال هذا التفوق التكنولوجي.

بوسن يفرق بين نوعين من الفجوة هما:

- **فجوة الطلب** وهي المدة التي تفصل بين انتاج السلعة المبتكرة وبداية معرفتها من قبل الدول الأخرى أي ان الدولة المبتكرة بدأت بتصديرها الى الخارج. ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى.
- **فجوة التقليد** هي الفترة التي تفصل بين بداية انتاج السلعة في الدولة المبتكرة وبداية انتاجها في الدول الاخرى المقلدة.

الجواب الرابع:

- تتخصص الدول في انتاج و تصدير السلعة التي يتطلب انتاجها استخداما واسعا للعامل الإنتاجي المتوفر لديها أكثر من العامل الأخر أو العامل الإنتاجي الرخيص لديها, وتستورد السلعة التي يحتاج انتاجها استخداما مكثفا للعنصر غير المتوف أز العامل الإنتاجي الغالي نسبيا. 1ن
- ان تخصص الدول في انتاج السلع الكثيفة في استخدام العنصر الأكثر وفرة وبالتالي الأقل تكلفة واستراد السلع الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأقل وفرة وبالتالي المرتفع التكلفة، هذا التخصص سيؤدي الى: ارتفاع الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة، بينما ينخفض الطلب على العنصر الأقل وفرة← ارتفاع ثمن العنصر الأكثر وفرة وانخفاض ثمن العنصر الأقل الوفرة وهذا حسب قانون العرض والطلب ← هناك اتجاه نحو تعادل الجزئي بين أسعار عناصر الإنتاج. الخلاصة أن حرية تبادل السلع بين الدول تعد بديلا ومعوضا لعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل فيما بينها ←التجارة الخارجية تستخدم كبديل لانتقال عناصر الإنتاج وهذا سيؤدي الى تساوي او تعادل أجور العمل المتجانس. 3ن